

مجلس الأمن

السنة الرابعة والستون

مؤقت

الجلسة ٦٠٩١

الثلاثاء، ١٠ آذار/مارس ٢٠٠٩، الساعة ٠٠/١٥

نيويورك

الرئيس:	السيد الدباشي	(الجماهيرية العربية الليبية)
الأعضاء:	الاتحاد الروسي	السيد سافرونكوف
	أوغندا	السيد روغوندا
	بوركينا فاسو	السيد كافاندو
	تركيا	السيد إلكن
	الصين	السيد ليو تشن من
	فرنسا	السيد ريبير
	فييت نام	السيد هوانغ تشي ترونغ
	كرواتيا	السيد فيلوفيتش
	كوستاريكا	السيد أوربينا
	المكسيك	السيد هلر
	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية	السيد كواري
	النمسا	السيد ماير – هارتنغ
	الولايات المتحدة الأمريكية	السيدة ديكارلو
	اليابان	السيد تاكاسو

جدول الأعمال

الحالة في جمهورية جنوب أفريقيا

رسالة مؤرخة ٣ آذار/مارس ٢٠٠٩ موجهة من الأمين العام إلى رئيس مجلس الأمن (S/2009/128)

09-26009 (A)



افتتحت الجلسة الساعة ١٥/١٥.

إقرار جدول الأعمال

تم إقرار جدول الأعمال.

الحالة في جمهورية أفريقيا الوسطى

رسالة مؤرخة ٣ آذار/مارس ٢٠٠٩ موجهة من الأمين العام إلى رئيس مجلس الأمن (S/2009/128)

الرئيس: أود أن أحيط المجلس علما بأنني تلقيت رسالة من ممثل جمهورية أفريقيا الوسطى يطلب فيها دعوته إلى الاشتراك في النظر في البند المدرج في جدول أعمال المجلس. ووفقا للممارسة المتبعة، أعتزم، بموافقة المجلس، دعوة ممثل ذلك البلد إلى الاشتراك في النظر في هذا البند دون أن يكون له حق التصويت، وفقا للأحكام ذات الصلة من الميثاق وللمادة ٣٧ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس.

لعدم وجود أي اعتراض، تقرر ذلك.

أدعو ممثل جمهورية أفريقيا الوسطى إلى الجلوس على طاولة المجلس.

بناء على دعوة من الرئيس، شغل السيد بوكري - كونو (جمهورية أفريقيا الوسطى) مقعدا على طاولة المجلس.

الرئيس: وفقا للتفاهم الذي توصل إليه المجلس في مشاوراته السابقة، أعتبر أن المجلس يوافق على توجيه دعوة بموجب المادة ٣٩ من نظامه الداخلي المؤقت إلى السيد فرانسوا لونسيني فال، الممثل الخاص للأمين العام ورئيس مكتب الأمم المتحدة لدعم بناء السلام في جمهورية أفريقيا الوسطى.

تقرر ذلك.

أدعو السيد فال إلى الجلوس على طاولة المجلس.

وفقا للتفاهم الذي توصل إليه المجلس في مشاوراته السابقة، أعتبر أن المجلس يوافق على توجيه دعوة بموجب المادة ٣٩ من نظامه الداخلي المؤقت إلى سعادة السيد يان غرولز، رئيس تشكيلة جمهورية أفريقيا الوسطى التابعة للجنة بناء السلام، والممثل الدائم لبلجيكا.

تقرر ذلك.

أدعو السيد غرولز إلى الجلوس على طاولة المجلس.

يبدأ الآن مجلس الأمن نظره في البند ٢ من جدول الأعمال. ويعقد مجلس الأمن هذه الجلسة وفقا للتفاهم الذي تم التوصل إليه في مشاوراته السابقة.

معروض على أعضاء المجلس الوثيقة S/2009/128، التي تتضمن رسالة مؤرخة ٣ آذار/مارس ٢٠٠٩ موجهة من الأمين العام إلى رئيس مجلس الأمن.

سيستمع المجلس في هذه الجلسة إلى إحاطتين إعلاميتين يقدمهما السيد فرانسوا لونسيني فال، الممثل الخاص للأمين العام ورئيس مكتب الأمم المتحدة لدعم بناء السلام في جمهورية أفريقيا الوسطى، وسعادة السيد يان غرولز، رئيس تشكيلة جمهورية أفريقيا الوسطى التابعة للجنة بناء السلام والممثل الدائم لبلجيكا.

بما أن هذه هي آخر إحاطة إعلامية يقدمها السيد فال للمجلس بصفته الحالية كممثل خاص للأمين العام لجمهورية أفريقيا الوسطى، أود باسم أعضاء المجلس أن أوجه له الشكر على جهوده التي لم تعرف الكلل من أجل المساعدة على تحقيق استقرار الوضع في جمهورية أفريقيا الوسطى. وبذلك أدى السيد فال دورا هاما في انخراط حكومة أفريقيا الوسطى والمتمردين في الحوار السياسي الشامل الذي جرى في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٨، والذي أفضى إلى توقيع اتفاقات السلام. واسمحوا لي أن أقدم

إلى السيد فال تمنياتي وتمنيات أعضاء المجلس له بدوام التوفيق في مهامه مستقبلا.

أعطي الكلمة الآن للسيد فال.

السيد فال (تكلم بالإنكليزية): كما يعلم الأعضاء، منذ إحاطتي الإعلامية الأخيرة التي قدمتها إلى مجلس الأمن حول جمهورية أفريقيا الوسطى في ٢ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٨ (انظر S/PV.6027)، أُجري بنجاح حوار سياسي شامل من ٨ إلى ٢٠ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٨.

وكان الحوار ثمرة جهود ضخمة بذلتها خلال السنتين الماضيتين الأطراف الوطنية من أصحاب المصلحة، وبدعم من شركائها الدوليين، بما في ذلك الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي والجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا والجماعة الاقتصادية والنقدية لدول وسط أفريقيا والمنظمة الدولية للفرانكفونية وتجمع دول الساحل والصحراء. وقد جمع الحوار حوالي ١٥٠ مشاركا من الحكومات والأحزاب السياسية المناصرة للرئيس والأحزاب السياسية المعارضة والمعتدلة وحركات التمرد والمجتمع المدني. كما شارك في الحوار الرئيس السابق آنج – فيليكس باتاسي، إضافة إلى عدد من الأطراف السياسية الأخرى المنفية. وقد ترأس الحوار رئيس بوروندي السابق، بيير بويويا.

لقد أُنشئت ثلاث لجان، والتي غطت المسائل السياسية ومسائل الحكم والأمن والحركات السياسية – العسكرية، بما في ذلك الجماعات المتمردة؛ وغطت المسائل الاجتماعية والاقتصادية. ولئن كانت لجنتا الأمن الاجتماعي – الاقتصادي تعملان وفقا للمخططات المرسومة – والتي جاءت على شكل خطة عمل وطنية لإصلاح قطاع الأمن كانت قد وضعت منذ نحو ثمانية أشهر وورقة استراتيجية للحد من الفقر اكتملت قبل عام – فقد كان على لجنة السياسة والحكم معالجة أكثر المسائل إثارة للخلاف. وشملت هذه المسائل شرعية النظام الحالي الذي وصل إلى السلطة عن طريق انقلاب عسكري في عام ٢٠٠٣، واكتسب الشرعية من خلال الانتخابات التي جرت عام ٢٠٠٥، فضلا عن وسائل إشراك جميع الفاعلين السياسيين الذين لهم تأثير هناك في حكم البلد.

وتم التوصل إلى عدد من الاتفاقات الهامة في ختام مناقشات طويلة امتدت لاثني عشر يوما. وتشمل في المجال السياسي ومجال الحكم ما يلي: إنشاء حكومة ذات قاعدة عريضة، بما في ذلك جميع الكيانات التي شاركت في الحوار السياسي الشامل، لتنفيذ نتائج الحوار والاستعداد للانتخابات البلدية والتشريعية والرئاسية التي ستجرى في عامي ٢٠٠٩ و ٢٠١٠ والالتزام بعقد الانتخابات البلدية والتشريعية والرئاسية في عامي ٢٠٠٩ و ٢٠١٠ ومراجعة قانون الانتخابات وإنشاء لجنة انتخابية مستقلة وإجراء عمليات مستقلة لمراجعة حسابات مؤسسات الدولة المدرة للدخل وإنشاء آليات لتشجيع الحوار الدائم بين الجهات السياسية والاجتماعية الفاعلة في البلد.

أما في مجال الأمن والجماعات المسلحة فقد شملت الاتفاقات التي تم التوصل إليها خلال الحوار ما يلي: تنفيذ إصلاح القطاع الأمني وفقا لخطة العمل التي وُضعت خلال الحلقة الدراسية عن إصلاح قطاع الأمن المعقودة في نيسان/أبريل ٢٠٠٨ وإعادة هيكلة القوات المسلحة الوطنية والتنفيذ الفوري لبرنامج نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج ومكافحة انتشار الأسلحة الصغيرة واتخاذ تدابير لتحديد ضحايا الصراعات الماضية وتعويضهم.

أما في المجال الاجتماعي – الاقتصادي، فقد شملت الاتفاقات: تنفيذ استراتيجية الحد من الفقر للفترة ٢٠٠٨–٢٠١١ وإصلاح المالية العامة وإصلاح إدارة الموارد الطبيعية وتنمية الموارد البشرية الوطنية.

(تكلم بالفرنسية)

وكما نرى، فإن توصيات الحوار تغطي مجموعة واسعة من المسائل. وهذا يعبر عن الرؤية الوطنية المتمثلة في وضع حد للصراع في جمهورية أفريقيا الوسطى. ويسرني أن أرى أن نتائج الحوار تأتي في صميم إطار متكامل لبناء السلام، مثل الذي وضعته لجنة بناء السلام.

أود أن أؤكد أنه حدثت تطورات إيجابية أخرى منذ اختتام الحوار. فقد شُكلت حكومة جديدة شاملة في شهر كانون الثاني/يناير. واللجنة التوجيهية المسؤولة عن برنامج نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج، التي تمارس أعمالها حاليا، بدأت بالفعل محادثات مع الحركات المتمردة لإمكانية تنفيذ برنامج نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج. ومن المتوقع أن تقدم الجماعات المتمردة قوائم مقاتليها الخاصة بها بحلول ١٥ آذار/مارس. وأنشئت لجنة لمتابعة الحوار. ومن المقرر أن تبدأ عملها بالاشتراك مع عدد من المنظمات الدولية بما فيها الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي والمفوضية الأوروبية والجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا والمنظمة الدولية للبلدان الناطقة بالفرنسية وتجمع الساحل والصحراء والجماعة الاقتصادية والنقدية لوسط أفريقيا.

ومع ذلك، فإن التقدم الذي أحرز حتى الآن غير مستقر بسبب تدهور الوضع الأمني في مناطق مختلفة في مقاطعتي نانا – غريبزي وبامينغي – بانغوران في شمال البلاد. وعانت هاتان المنطقتان مؤخرا من القتال المكثف والهجمات الجريئة للغاية على المؤسسات الحكومية ومقار القيادة العسكرية في نديلي وماركوندا وباتانغافور وبوسيمبيلي. واندلعت في الأسبوع الماضي أعمال شغب في عدة أحياء في بانغي بعد هجوم نفذته عناصر من الحرس الرئاسي ضد قائد الشرطة.

وتعزى الزيادة في عدد الحوادث الأمنية في شمال البلاد إلى جماعة متمردة غير معروفة حتى الآن تدعى تجمع الوطنيين في أفريقيا الوسطى من أجل العدالة والسلام، والجماعة المتمردة بقيادة عبد الله مسكين وهي الجبهة الديمقراطية لشعب جمهورية أفريقيا الوسطى. وأصدرت كلا الحركتين بيانات صحفية تعلن مسؤوليتها عن هذه الهجمات. كما اتهمتا حكومة أفريقيا الوسطى بنكث التزاماتها المتعلقة بتنفيذ توصيات الحوار وهددتا بتوحيد قوتيهما لاستئناف القتال المسلح. ومن المهم الإشارة إلى أن الوزير السابق تشارلز ماسي برز من جديد بوصفه مساعد المنسق العام لتجمع الوطنيين في أفريقيا الوسطى من أجل العدالة والسلام.

وعلى الرغم من تلك النكسات، فما زال استقرار جمهورية أفريقيا الوسطى الذي يوفره الحوار قائما. فالحوار يوفر فرصة جديدة لاتخاذ خطوات هامة نحو إعادة بناء جمهورية أفريقيا الوسطى. وفي هذا المقام، من الجدير بالذكر الإشارة إلى أن الجهات الفاعلة في أفريقيا الوسطى شددت على الحاجة إلى دعم المجتمع الدولي في محاولتها تنفيذ التوصيات التي تمخضت عن الحوار. وفي ذلك الصدد، من المشجع ملاحظة أن عددا من شركاء جمهورية أفريقيا الوسطى الثنائيين والمتعددي الأطراف قد رد بشكل إيجابي على طلب الدعم. وأرحب بقرار الجماعة الاقتصادية والنقدية لوسط أفريقيا التبرع بمبلغ ٨ بلايين من فرنكات الجماعة المالية الأفريقية – أي ما يعادل ١٦ مليون دولار – لعملية نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج في جمهورية أفريقيا الوسطى.

وفي ذلك الصدد، كما سيلاحظ الأعضاء في رسالة الأمين العام المؤرخة ٣ آذار/مارس ٢٠٠٩ والموجهة إلى رئيس مجلس الأمن (S/2009/128)، تعتزم الأمم المتحدة استعراض وجودها على أرض الواقع من أجل تقديم دعم

منسق بصورة أفضل وأكثر اتساقا لتنفيذ توصيات الحوار. ومما لا شك فيه أن الوجود المنسق سيساعد على تعزيز الجهود الرامية إلى تحقيق الاستقرار في جمهورية أفريقيا الوسطى.

الرئيس: أشكر السيد فال على الإحاطة الإعلامية التي قدمها لنا.

أعطي الآن الكلمة لسعادة السفير يان غرولز.

السيد غرولز (بلجيكا) (تكلم بالفرنسية): في البداية، أود أن أشكركم، سيدي الرئيس، على إعطائي الفرصة لمخاطبة المجلس بصفتي رئيس تشكيلة جمهورية أفريقيا الوسطى التابعة للجنة بناء السلام.

لقد أدرجت جمهورية أفريقيا الوسطى في جدول أعمال لجنة بناء السلام في شهر حزيران/يونيه ٢٠٠٨ وكان التوقيت مناسبا للغاية. ومنذ ذلك الحين، وعلى مدى الأشهر الثمانية المنصرمة، شجعت ودعمت التشكيلة بصورة منتظمة التقدم الكبير الذي أحرزته جمهورية أفريقيا الوسطى في مجال بناء السلام وتحقيق الاستقرار. إن الحوار السياسي الشامل الذي جرى في بانغي في شهر كانون الأول/ديسمبر الماضي وجمع ممثلي جميع الأطياف السياسية وجميع مكونات المجتمع في جمهورية أفريقيا الوسطى، فضلا عن النتائج الإيجابية التي تحققت، لم يكن متصورا حدوثه في شهر حزيران/يونيه الماضي.

لقد شُرع في تنفيذ توصيات الحوار السياسي الشامل. وشُكلت بالفعل حكومة ذات قاعدة عريضة ضمت أعضاء المعارضة السياسية والمتمردين السابقين. وشكلت لجنة توجيهية لعملية نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج وأنشئت لجنة انتخابات مستقلة للتحضير للانتخابات البلدية والتشريعية والرئاسية في عامي ٢٠٠٩ و ٢٠١٠. وتشهد تلك الخطوات على الرغبة الحقيقية لجميع الأطراف المعنية في العمل في مناخ جديد يسوده السلام والتفاهم. وبعد عقود من التوترات الداخلية والتدهور الحاد في الأحوال المعيشية تطلع سكان جمهورية أفريقيا الوسطى إلى هذه التطورات.

وسيتم الانتهاء قريبا من وضع الإطار الاستراتيجي لبناء السلام في جمهورية أفريقيا الوسطى الذي سيمثل الأساس لشراكة طويلة الأجل بين جمهورية أفريقيا الوسطى والمجتمع الدولي. وقد وُضع ذلك الإطار بالتعاون الوثيق مع جميع الأحزاب الوطنية في جمهورية أفريقيا الوسطى وهو بذلك يحظى بملكية وطنية ذات قاعدة عريضة.

غير أنه يبقى العديد من التحديات الكبيرة، وأشارت إليها لجنة بناء السلام في بيان أعلن اليوم. والتحدي الأول هو الأمن. فقد أدى اندلاع العنف مجددا في شمال البلد إلى موجة تشريد جديدة شملت الآلاف من المدنيين في الأسابيع الأخيرة، وهو أمر يثير قلقا كبيرا. ولذلك، من المهم مطالبة جميع الأطراف بالتحلي بضبط النفس وتفادي العمليات الانتقامية. ولهذا، فإن من المهم أيضا تلبية احتياجات الآلاف من المدنيين الذين شردوا وتضرروا جراء هذا الصراع بصورة عاجلة.

وبينما يكمن التحدي الأول في مجال الأمن، فإن التحدي الثاني سياسي. وبالنظر إلى هذه التطورات المثيرة للقلق، تشجع لجنة بناء السلام كل الأطراف التي شاركت في الحوار السياسي الشامل للجميع على تنفيذ التوصيات التي تمخض عنها ذلك الحوار بأسرع ما يمكن وبروح المصالحة. وتدعو اللجنة المجموعات السياسية والعسكرية كافة، وبخاصة الجبهة الديمقراطية لشعب أفريقيا الوسطى، إلى الالتزام باتفاق ليبرفيل الشامل للسلام والمشاركة في تنفيذ توصيات الحوار السياسي الشامل.

ولجنة بناء السلام تعتقد أن أهم خطوة للحفاظ على زخم الحوار السياسي الشامل هي الانتهاء من وضع برنامج

نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج وتنفيذه. ومع ذلك، لا يمكن لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، المسؤول عن وضع ذلك البرنامج، الانتهاء من إعداد وثيقة البرنامج إلى أن تقدم كل مجموعة سياسية – عسكرية قائمة كاملة بأسماء مقاتليها. وكان الموعد النهائي الأولي لتقديم تلك القوائم يوم ٢٥ شباط/فبراير. وقد أجل الموعد بالفعل إلى ١٦ آذار/مارس. وعندئذ، لا يمكن أو لا ينبغي قبول مزيد من التقارير. لا يمكننا إضاعة مزيد من الوقت.

وبخصوص تمويل عملية نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج، من الضروري توعية الشركاء الدوليين بالحاجة التعهد بتقديم أموال للصندوق الاستئماني الذي سينشئه برنامج الأمم المتحدة الإنمائي. وبمجرد الانتهاء من صياغة وثيقة برنامج نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج، يمكن أن يصبح الرصيد المتبقي من الأموال التي خصصها صندوق بناء السلام بالفعل لجمهورية أفريقيا الوسطى متاحا على وجه السرعة لنزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج. وتعهدت الجماعة الاقتصادية والنقدية لوسط أفريقيا أيضا في ٣٠ كانون الثاني/يناير في ليبرفيل بتقديم ثمانية بلايين من فرنكات الجماعة المالية الأفريقية لتمويل أنشطة نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج في جمهورية أفريقيا الوسطى. وندعو حكومة جهورية أفريقيا الوسطى وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي إلى الانتهاء من ترتيبات تحويل تلك الأموال إلى الصندوق الاستئماني لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي في أقرب وقت ممكن.

والتحدي الثالث اقتصادي. فعلى شاكلة البلدان الأخرى في المنطقة، تضررت جمهورية أفريقيا الوسطى بصفة خاصة جراء تداعيات الأزمة الاقتصادية العالمية. ولجنة بناء السلام، إلى جانب المؤسسات المالية الدولية، ملتزمة بإيجاد آليات للاستجابة لتلك التداعيات التي تؤثر على سكان أفريقيا الوسطى الضعفاء جدا بالفعل.

وبصفتي رئيس التشكيلة القطرية المخصصة لجمهورية أفريقيا الوسطى التابعة للجنة بناء السلام، أؤيد إنشاء بعثة متكاملة للأمم المتحدة في جمهورية أفريقيا الوسطى. وعلاوة على ذلك، أرحب بالتوصيات المقدمة من الأمين العام بهذا الخصوص في رسالته المؤرخة ٣ آذار/مارس والموجهة إلى رئيس مجلس الأمن (S/2009/128). ومن الضروري سرعة تنفيذ تلك التوصيات، بالنظر إلى الحاجة الملحة إلى أخذ الأمم المتحدة بنهج موحد خلال هذه المرحلة الحاسمة الأهمية في التاريخ السياسي لجمهورية أفريقيا الوسطى، التي وصفها الأمين العام بأنها ربما تشكل ”أكبر محاولة شاملة حقًا لتعزيز المصالحة الوطنية في جمهورية أفريقيا الوسطى حتى الآن“ (S/2009/128، الصفحة ٢).

وقبل أن أختتم بياني، أود أن أشكر الممثل الخاص للأمين العام، السفير فرانسوا لونسني فال، بحرارة على العمل الممتاز الذي قام به في إطار ولايته في جمهورية أفريقيا الوسطى. وأتمنى له النجاح في مشاريعه المستقبلية. ويحدوني الأمل في تعيين خليفته في أقرب وقت ممكن لضمان وجود قوي للأمم المتحدة في الميدان خلال هذه المرحلة المحورية. وختاما، أود أن أؤكد مجددا التزام لجنة بناء السلام بدعم جهود جمهورية أفريقيا الوسطى من أجل المصالحة الوطنية وإعادة التعمير.

الرئيس: أشكر السفير غرولز على إحاطته الإعلامية.

أعطي الكلمة الآن لممثل جمهورية أفريقيا الوسطى.

السيد بوكري – كونو (جمهورية أفريقيا الوسطى) (تكلم بالفرنسية): بما أن هذه أول مرة تأخذ فيها جمهورية أفريقيا الوسطى الكلمة في مجلس الأمن في شهر آذار/مارس، اسمحوا لي، سيدي، أن أنقل إليكم أصدق التهاني الأخوية لوفد جمهورية أفريقيا الوسطى. فالجماهيرية العربية الليبية

جزء لا يتجزأ من عملية السلام في جمهورية أفريقيا الوسطى. ونرحب بالوساطة المستنيرة لذلك البلد في تلك العملية. وأنا متأكد، سيدي، من أن هذه الجلسة المعقودة تحت قيادتكم ستكون ناجحة.

نود أن نشيد بالأمين العام إشادة يستحقها لجهوده بخصوص جمهورية أفريقيا الوسطى. فالأمين العام بان كي - مون يتابع عن كثب شديد تطور الحالة في بلادنا. ولم يتوقف في الأشهر الستة الماضية عن تكثيف الاتصالات مع أعلى السلطات في أفريقيا الوسطى. والتزامه بالاستعادة الكاملة للسلام في جهورية أفريقيا الوسطى واضح للجميع. وبعد أقل من أربعة أشهر من صدور تقريره، الوارد في الوثيقة S/2008/733 المؤرخة ٢٦ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٨، حيث ولدت فكرة إنشاء مكتب متكامل، فإن المجلس مدعو إلى تنفيذ تلك التوصية المعروضة عليه الآن.

إن تعقد الحلول المطلوبة لحل مشكلة جمهورية أفريقيا الوسطى عقب عقد الحوار السياسي الشامل لا يمكن تنظيمها إلا في إطار عملية متكاملة، كما اقترح الأمين العام في رسالته المؤرخة ٣ آذار/مارس (S/2009/128). وترحب حكومة جمهورية أفريقيا الوسطى بالتوصية الخاصة بإنشاء مكتب متكامل لبناء السلام تابع الأمم المتحدة ليحل محل مكتب الأمم المتحدة الحالي لدعم بناء السلام في جمهورية أفريقيا الوسطى حتى ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٩. ونؤيد إنشاء ذلك المكتب المتكامل، وهو مكتب إبداعي في إدماجه لمكتب دعم بناء السلام مع وحدة التخطيط الاستراتيجي والتنسيق.

إن إدراج جمهورية أفريقيا الوسطى في جدول أعمال لجنة بناء السلام قد أدى إلى زيادة تسليط الضوء بدرجة كبيرة على المسائل المتعلقة ببلادنا داخل الهيئات الدولية: الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي والبنك الدولي والجماعة الاقتصادية والنقدية لوسط أفريقيا وغيرها من الهيئات.

والتعاون بين لجنة بناء السلام والحكومة من أكثر أشكال التعاون مثالية. وبعد الانتهاء من وضع الإطار الاستراتيجي لبناء السلام بالاتفاق المشترك، يحدونا الأمل في إنجاز الجهود صوب تحقيق الاستقرار والمصالحة الوطنية الحقيقية. وينبغي للمكتب المتكامل الاضطلاع بدور رئيسي في عملية نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج، التي تبقى الدعامة الأساسية التي يرتكز عليها الزخم السياسي الحقيقي. وبإنشاء هذه الهيئة الجديدة، ستكون الأمم المتحدة قادرة على التكلم بصوت واحد.

ونؤكد مجددا كم يسعدنا أن يبدأ المكتب المتكامل العمل في أقرب وقت ممكن وفقا للتوصية. وستكون حكومة جمهورية أفريقيا الوسطى سعيدة بالعمل عن كثب مع الممثل الخاص الجديد للأمين العام الذي سيترأس هذا المكتب المتكامل، وكذلك مع جميع وكالات منظومة الأمم المتحدة.

ولا يسعني أن أختتم بياني بدون الإعراب عن التعاطف مع الممثل الخاص للأمين العام الذي يترك منصبه في مرحلة هامة جدا في عملية السلام في جمهورية أفريقيا الوسطى. وأتمنى له كل التوفيق في مساعيه المستقبلية.

الرئيس: لا يوجد أي متكلمين آخرين في قائمتي. ووفقا للتفاهم الذي تم التوصل إليه في مشاورات المجلس السابقة، أدعو أعضاء المجلس الآن إلى مشاورات غير رسمية لمواصلة مناقشتنا للموضوع.

رفعت الجلسة الساعة ١٥/٤٠.